أثار ردود فعل كبيرة لأعضاء مجلس الأمة

نواب : تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي مرفوض وعلى الحكومه سحبه

سعدون حماد

أحمد الفضل

- حماد : أطالب بإحالة المشروع إلى اللجنة الصحية لاستكمال ما بدأته من تعديلات عليه
- الفضل: مشروع القانون الحكومي لمعالجة آثار جائحة كورونا على سوق العمل مرفوض شكلا ومضمونا
- خليل عبدالله : أرفض المشروع الحكومي بشأن تخفيض رواتب العاملين في « الخاص» خلال الجائحة

أثار القانون الحكومي بشان تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي ردود فعل نيابية رافضة للمشروع الحكومي ،مطالبين بسحبه لأنه لا يخدم المواطنين في العاملين في القطاع الخاص .

في هذا السياق طالب النائب سعدون حماد بإحالة مشروع القانون الحكومي بشأن تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي الى اللجنة الصحية للاختصاص واستكمال ما بدأته من تعديل على المسودة الأولى للمشروع بقانون والتي أرسلتها الحكومة.

وقال حماد في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن الكثيرين يتساءلون عن مشروع الحكومة لتخفيض الرواتب ومنح المواطنين إجازة بدون راتب ، مبينا أن مسودة المشروع سبق واحيلت للجنة الصحية بمجلس الأمة وتمت مناقشتها و التعديل عليها.

وأوضح أن اللجنة وافقت على الاقتراح الذي تقدم به لإضافة مادة رابعة لمشروع القانون تهدف لحماية المواطن الكويتي، وتنص هذه المادة على أن " يستثنى من أحكام هذا القانون من تسري عليه احكام قانون التامينات الاجتماعية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ ".

وأكد حماد أنه بهذا التعديل تمت حماية للمواطنين الكويتيين من تخفيض رواتبهم ومنحهم إجازة مفتوحة، وألا يطبق مشروع القانون المذكور على المواطنين الكويتيين بل على الأجانب فقط.

وقال "جهزنا التقرير على هذا الأساس وكنا بانتظار وصول المشروع الأصل لأن ما وصل للجنة الصحية هي المسودة فقط لأن الحكومة كانت مستعجلة عليه واي شئ في صالح التجار تكون الحكومة مستعجلة عليه" ، مضيفا " لكن تفاجأ الآن بان اصل المشروع وصل للمجلس واحيل للجنة المالية ونعتقد ان هذا الأمر حصل بالخطأ لأن موضوع العمل من اختصاص اللجنة الصحية".

وطالب حماد لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بإحالة مشروع القانون الى اللجنة الصحية لأنها صاحبة الاختصاص.

من جهة أخرى قال حماد ان وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الشؤون الاقتصادية تتصدر المشهد في أي شي لمصلحة التجار ، موضحا ان الوزيرة تتقدم باقتراحات لصالح التجار مثل خفض رسوم الدولة عن القسائم الصناعية ٥٠ بالمئة وتمديد عقود بي او تي عشر سنوات وذلك ضمن الاجراءات الاحترازية لمواجهة آثار أزمة وباء كورونا.

وأكد أن هذا المبدأ الذي جاء في مقترح الوزيرة مرفوض تماما ، مشددا على أن الأولى من ذلك خفض إيجارات سكن المواطنين.

ولفت الى ان معالجة الوضع في صندوق المتعثرين يمكن ان تتم عن طريق قرار ولكن الحكومة احالت الموضوع لمجلس الأمة حتى يصدر بقانون.

وطالب حماد وزيرة الشؤون بان تكون اقتراحاتها لصالح المواطنين وليس التجار، مشيرا الى ان الوزيرة لم تقم بإغلاق جمعية الزهراء عندما اصيب عدد كبير من العاملين فيها بفيروس كورونا بينما الوضع مختلف تماما في تعاملها لصالح التجار.

من جهته اكد النائب احمد الفضل رفض مشروع القانون الحكومي بشان معالجة اثار جائحة كورونا على سوق العمل شكلا ومضمونا.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة إن القانون يضم 4 مواد 3 منها تنفيذية والمادة الاولى فقط تتحدث عن معالجة اثار كورونا، مبينا ان هناك اعتراضين اساسيين على الشكل والعنوان وايضا على المضمون في مشروع القانون الحكومي بشان معالجة اثار جائحة كورونا على سوق العمل.وبين ان عنوان القانون حدد اسم جائحة كورونا فقط لمعالجة آثارها وهذا خطأ، مبينا انه قد ياتي بعد فترة مرض آخر او ازمة اخرى وهذا دليل قصر نظر كبير.

وأكد انه يجب ان يكون القانون قاعدة عامة تطبق في كل الأحوال كي يستفيد منه اكبر قدر من الناس، مشيرا إلى انالعبرة ان الضرر جاء لاسباب خارجة عن الإرادة اوما يسمى بالأسباب القاهرة.

وبين انه يجب ان يكون الحديث عن الضرر لأسباب قاهرة سواء مرض او اي اجراء اخر مثل ان يكون هناك إصلاحات في الشارع امام احد المحلات واستمر الإصلاح لعدة اشهر او اي تسرب نفطي اضر المناطق المحيطة وتم اخلاؤها وايضاوقوع زلزال او غير ذلك وبالتالي تحديد اسم كورونا فقط دليل على قصر نظر. واضاف انه بالنسبة للمضمون فقد حددت المادة الأولى انه للوزير المختص بالعمل الموافقة لاصحاب العمل بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا وترتب على ذلك توقف النشاط كليا او جزئيا ان تمنح العمالة لديهم إجازة خاصة براتب منخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وذلك خلال المدة التي يحددها مجلس الوزراء.

خليل عبدالله

وبين ان هذه المادة لم تحدد الآلية التي سيتم بها تحديد صحة الضرر للشركة وبهذه العمومية يمكن لأي شركة رابحة من الأزمة وتقول انها متضررة ومنها مثلا شركات الاتصالات وشركات بيع الكمامات ان تدعي الضرر وبالتالي القانون ترك الأمر لتقدير وفهم الوزير فقط.

ولفت الى انه لايوجد في القانون أي ضمان للعامل الكويتي لانه يتحدث عن العامل بشكل عام حيث ينص على انه يجوز لاصحاب العمل الاتفاق مع العمال لديهم على تخفيض الأجور بحد اقصى 50% طوال فترة توقف النشاط المشار اليها على ان تتم مراعاة ساعات العمل الفعلية مقابل الاجر المدفوع ودون المساس بالحد الأدنى للأجور.

وقال " هل تعرفون الحد الأدنى للأجور في الكويت كم ؟ .. راجعوا قيمة الحد الأدنى للأجور كي تعرفوا بنفسكم".

وأشار الى انه بعد الأشهر الماضية تاتي هذه المادة الوحيدة التي اتت بها الحكومة لتعالج اوضاع 74 الف كويتي في القطاع الخاص.

وقال انه بعد مراجعة الشكل والمضمون للقانون يتضح ان العقول التي صاغته عقول إجرائية ولا تستطيع ان تخرج من الازمة ولا تعلم اننا في واقع جديد، كما انها جاءت من تراكم سنوات خبرة فقط ليس لديها فكر ولا سبل إدارة. واشار الى ان كل شيء جيد تفعله الحكومة ياتي وزراء دون المستوى المطلوب ويخربون كل جهد الحكومة، "والواقع انه رغم الأداء الجيد في المجال الصحي فالعبرة والقياس ان في قدرة الدولة ان تمضي في ظل التحديات الاقتصادية الجسيمة وهذه العقول لا تستطيع ان تمضي بنا في خضم هذه الأحداث" .

ولفت الى انه من المفترض "ان تاتي الحكومة بقانون افضل من ذلك بما يجعل العمالة الكويتية في القطاع الخاص تطمئن كما لايجب ان ننسى ان نعالج أوضاع اصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة البالغ عددهم 16 الف مواطن وان تعطيهم الفرصة للتفاوض مع العمال لديهم". وقال ان القانون يجب ان يحقق التوازن بين مصلحة صاحب والعمل والعمالة الوطنية الموجودة في نفس الوقت .

واضاف ان الحكومة فيها وجوه مضيئة لكن فيها بعض الوجوه في الواجهة والقرار الاقتصادي بايديهم.

من ناحيته اكد النائب د. خليل عبدالله انه سيصوت بعدم الموافقة على المشروع بقانون الحكومي بشان معالجة الاثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد علي سوق العمل والذي يعطي الحق لصاحب العمل في تخفيض راتب العامل او انهاء خدماته كونه لا يوفر اي حماية للموظفين الكويتيين.

وطالب عبدالله في تصريح صحفي الحكومة بان تكف عن اتخاذ القرارات وتقديم المشاريع الارتجالية وتقديم المشاريع بقوانين ما انزل الله بها من سلطان .

واضاف "انه منذ بدء جائحة كورونا ونحن حريصون جدا على عدم عرقلة وارباك عمل الحكومة وابنائنا وبناتنا المتواجدين في الصفوف الامامية".

واوضح عبدالله ان هناك ثلاثة مراحل مررنا وسنمر بها وهي ما قبل جائحة كورونا واثناء الجائحة وما بعدها، وكلنا حريصين علي ادارة الازمة اثناء وقوع الجائحة.

وطالب عبدالله الحكومة بضرورة مراجعة سلوكها واجراءاتها خاصة واننا كنواب لا نريد ان نربكها ونربك العاملين في الصفوف الاولي او نعطل اعمالهم او تحبط من همتهم .

واستغرب عبدالله تقديم الحكومة لمشروع قانون تحت مسمى معالجة الاثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد علي سوق العمل، متسائلا ماذا عن الكوارث الأخرى وما هو اساس هذا القانون للكون من ماده واحدة.

وأشار إلى أن تلك المادة تقول انه يجوز للوزير المختص الموافقة لأصحاب العمل بسبب الاجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها الدولة للوقاية من جائحة كورونا والتي تترتب على ذلك توقف النشاط كليا او جزئيا ان تمنح العمالة التي لديهم اجازة خاصة باجر مخفض لا يقل عن الحد الأدنى للأجور وذلك خلال المدة التي يقررها مجلس الوزراء كفترة توقف النشاط.

واوضح عبدالله ان هذه المادة تتيح لصاحب العمل تخفيض راتب الموظف أو انهاء خدماته بحجة جائحة كورونا.

وتساءل عن الموقف بالنسبة للموظفين الكويتيين فهل يجوز ان نستغل هذه الجائحة لتضع رقاب الشباب الكويتي الذي حاولنا تشجيعهم منذ سنوات عديدة للعمل في القطاع الخاص بإعطاء ورقة بيضاء لصاحب العمل لتخفيض رواتبهم او تسريحهم من العمل؟

ووجه عبدالله رسالة إلى الحكومة بضرورة الكف عن اتخاذ الاجراءات الارتجالية التي لا يعرفون عواقبها وتبعاتها، مشددا على ضرورة ان تكون العواقب والتبعات مدروسة بعناية. وأكد عبدالله ان اي قرار سيتم اتخاذه الان سيتم دفع ثمنه ما بعد ازمة كورونا بشكل غير طيب وغير محمود.

وقال عبدالله ان الحكومة اغلقت الكثير من الاعمال ولذلك من حق المتضرر ان يطالب الحكومة بالتعويض في مرحلة لاحقة، متسائلا ما هي آلية تعويضهم وكيف سيتم حمايتهم من هذه القرارات الارتجالية التي اتخذت.

من جانب اخر كشف عبدالله ان اعداد الفحوصات لفيروس كورونا من قبل وزاره الصحة اصبحت مئوية، مشيرا إلى أن هناك مشاكل في فحص القطاعات التعاونية وبعض القطاعات التي تخدم بشكل مباشر المجتمع الكويتي بشكل دوري ومستمر لحمايه المجتمع.

وقال "اننا لا نعلم مدى دقة هذه المعلومة التي يتم تداولها بان هناك قطاعات معينة تخفي عن المجتمع الاثار المترتبة عن جائحة كورونا وان هناك ادارات في الدولة موبوءة كهيئة المعاقين وبعض العيادات التي يراجعها المعاقين".

وطالب عبدالله في ختام تصريحه وزيرة الشؤون الاجتماعية مريم العقيل بالتصريح بشفافية كاملة عن صحة هذه المعلومات حتي تحذر المجتمع من مراجعتها.

أكد أن المجلس سبق وأن أقرهما في المداولة الأولى

الدقباسي: سأتقدم بطلب لتقديم مناقشة «خفض قسط قرض المتقاعدين» و«الاستبدال»

علي الدقباسي

أعلن النائب علي الدقباسي أنه انتهى من إعداد طلب بشأن مناقشة تقريري اللجنة المالية بشأن خفض القسط الشهري للمتقاعدين على قرض 7 أضعاف الراتب والآخر وتعديل قانون الاستبدال اللذان سبق وأقرهما المجلس في المداولة الأولى ، على ان يتم تقديم مناقشتهما على ما سواهما في الجلسة المقبلة.

وقال الدقباسي في تصريح صحفي إن الطلب يقضي بان يقدم القانونين على ما عاداهما من أعمال عند استئناف جلسات المجلس، لتقديم شيء للمجتمع الكويتي وخاصة أرباب الأسر من المتقاعدين ويسهم بتخفيف الأعباء عليهم.

وتمنى الدقباسي من أعضاء مجلس الأمة الموافقة على هذا الطلب وأن يحوز على الإجماع وتوافق حكومي عليه خاصة وأنه تم إقرار القانونين في مداولتهما الأولى.

وأوضح انه بإقرار هذين القانونين سيكون المجلس قد قدم إنجازا كبيرا يخدم المجتمع الكويتي ويسهم في تحقيق العدالة للمتقاعدين التي كانت اقساط التامينات من خلال الاستبدال مجحفة في حقهم والتي توافقت عليه الحكومة والمجلس في وقت سابق.

وأكد الدقباسي على حاجة المجتمع بحاجة لمثل هذه التشريعات المنصفة والعادلة والتي لا تسهم في هدر أموال الدولة بل تسهم في تخفيف العبء عن المتقاعدين وهذا افضل بكثير من تاجيل اقساط التامينات.

واعتبر أن تاجيل الأقساط لم يحل المشكلة التي تكمن في الفوائد التي تفرضها التامينات وايضا في القسط الكبير الذي يرهق المتقاعدين، مؤكدا أن هذين الاقتراحين بحاجة إلى الدعم والتوافق الحكومي النيابي الذي سيكون له اثر إيجابي على المتقاعدين اقتصاديا واجتماعيا.